الأمن القومي الليبي بين البعد التاريخي والبعد الجيوسياسي

د. البوعيشي عبد السلام الذيب* د. عبد المجيد أبوصاع اسطيلة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قصر بن غشير- جامعة طرابلس
d.staylah@uot.edu.ly

تاريخ الاستلام 13/ 6 / 2025 تاريخ القبول 20/ 8 /2025م

Libyan national security between the historical dimension and the geopolitical dimension

*BUWAISHI ABDULSALAM
Abdul majeedAbu Eshtela

Abstract:
National security is one of the vital concepts in the construction and stability of states, due to its role in protecting national sovereignty, ensuring territorial integrity, and preserving political decision-making in the face of internal and external challenges. However, this concept does not develop in isolation from its surrounding contexts; rather, it is influenced by historical, political, and geographical factors. The Libyan case represents a clear sample of the intersection between historical and geopolitical dimensions in shaping the reality of national security and its complex challenges.
Throughout its modern history, Libya has gone through pivotal stages — from Italian colonization to independence, followed by the republican regime under Gaddafi, and finally the post-2011 phase, which has been marked by the collapse of state institutions and the spread of security chaos. During these stages, a clear strategic vision for national security failed to develop. Instead, the concept remained tied to the will of the ruling regime or fragmented among multiple actors following the fall of the central state.
Geopolitically, Libya's strategic location — with open borders to Europe in the north and unstable countries to the south — has made it vulnerable to regional and international conflicts and various external interventions, especially in the absence of a unified central authority. These combined factors have weakened the state's ability to protect its national interests and control sovereign security decision-making.

الملخـــــــص:

يعد الأمن القومي من المفاهيـم الحيوية في بناء واستقرار الدّول، لما لـه مـن دور في حماية السيادة الوطنية وضمان وحـدة التـراب والحفـاظ علـى القـرار السياسـي فـي مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. لكن هذا المفهوم لا يتشكل بمعزل عن السياقات المحيطة، بل يتأثر بعوامل تاريخية وسياسية وجغرافية. وتمثـل الحالـة الليبيـة نموذجًـا واضـحًا لتـداخل البعـدين التـاريخي والجيوسياسـي فـي صـياغة واقـع الأمـن القـومي وتحدياته المعقدة.

مرّت ليبيا عبر تاريخها الحديث بمحطـات مفصـلية، مـن الاسـتعمار الإيطـالي إلـى مرحلة الاستقلال، ثم النظام الجمهوري بقيادة القذافي، وانتهاءً بمرحلة ما بعـد 2011، التي اتسمت بانهيار مؤسسات الدولة وانتشار الفوضى الأمنية. وخلال هـذه المراحـل، لم تتطور رؤية استراتيجية واضحة للأمن القومي، بل ظل هذا المفهوم مرتبطًا بـإرادة النظام الحاكم أو مشتتًا بين أطراف متعددة بعد سقوط الدولة المركزية.

أما من الناحية الجيوسياسـية، فـإن الموقـع الاسـتراتيجي لليبيـا – بحـدودها المفتوحـة على أوروبا من الشمال ودول غير مستقرة من الجنوب – جعلهـا عرضـة لصـراعات إقليمية ودولية وتدخلات خارجية متعـددة، خصوصًـا فـي ظـل غيـاب سـلطة مركزيـة موحـدة. وقـد سـاهمت هـذه العوامـل مجتمعـة فـي إضـعاف قـدرة الدولـة علـى حمايـة مصالحها الوطنية، والتحكم في القرار الأمني السيادي..

الكلمـات الدالـة: الأمـن القـومي الليبـي – البعـد التـاريخي – البعـد الجيوسياسـي – الاستقرار – السيادة – التدخلات الخارجية – الانقسام السياسـي – الفوضـى الأمنيـة – المليشيات.

المقدمـــــة:

يعتبر الأمن القومي مفهومًا محوريًا فـي الفكـر السياسـي والاسـتراتيجي المعاصـر، نظرًا لعلاقته الوثيقة باستقرار الـدول وفعاليتهـا فـي مواجهـة التحـديات والحفـاظ علـى وحدة أراضـيها وسـيادتها. وقـد اتسـع هـذا المفهـوم فـي الآونـة الأخيـرة ليشـمل أبعـادًا تتجـاوز الجوانـب العسـكرية التقليديـة، لتشـمل أبعـادًا سياسـية واقتصـادية واجتماعيـة وثقافيـة وبيئيـة. وفـي السـياق الليبـي، يكتسـب الأمـن القـومي أهميـة اسـتثنائية بسـبب مجموعـة مـن العوامـل المتشـابكة، علـى رأسـها التـراث التـاريخي المعقـد، والموقـع الجغرافي الاستراتيجي، بالإضافة إلى التحولات السياسية العنيفة التـي شـهدتها الدولـة منذ عام 2011 حتى اليوم.

تحليل الأمن القومي الليبي لا يمكن فصله عن البعد التاريخي الذي ساهم في تشكيل بنية الدولة وهويتها الأمنية، منذ مرحلة ما قبل الاستقلال، مرورًا بالعهد الملكي، وصولًا إلى النظام الجمهوري في عهد النظام السابق على العالم الخارجي، وانتهاءً بالفترة التي تلت احداث 2011م، حيث تفككت الدولة المركزية وتعددت مراكز النفوذ، وانهارت المنظومة الأمنية الرسمية لليبيا، لتحل محلها جماعات مسلحة ذات ولاءات محلية أو خارجية. وقد أسفر هذا المسار التاريخي عن بنية أمنية ضعيفة، وعقيدة أمنية غير موحدة، مما جعل ليبيا عرضة لمخاطر وتهديدات متزايدة.

من ناحية أخرى، يشكّل البعد الجيوسياسي للأمن القومي الليبي محورًا أساسيًا في فهم التحديات والفرص التي تواجه الدولة. تقع ليبيا في موقع فريد بين شمال أفريقيا وجنوب أوروبا، وتطل على واجهة بحرية طويلة على البحر الأبيض المتوسط، ولها حدود برية طويلة مع ست دول، معظمها يعاني من أزمات سياسية وأمنية، مما يجعل أمن ليبيا مرتبطًا بشكل وثيق بمحيطها الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الثروات النفطية والغازية التي تمتلكها ليبيا، والموقع الحساس الذي تشغله في مسارات الهجرة غير الشرعية، جعلها ساحة للتنافس الإقليمي والدولي بين قوى متعددة، تسعى لتوسيع نفوذها وتحقيق مصالحها، أحيانًا على حساب الاستقرار الداخلي الليبي

إن التفاعل بين البعدين التاريخي والجيوسياسي أنتج مشهدًا أمنيًا معقدًا، تتداخل فيه التحديات الداخلية والانقسامات السياسية مع الأجندات الخارجية، مما يجعل قضية الأمن القومي الليبي موضوعًا حيويًا يستحق الدراسة المتعمقة. ومن هنا تكمن أهمية هذا البحث، الذي يهدف إلى استكشاف الجذور التاريخية للأمن القومي الليبي، وتحليل المتغيرات الجيوسياسية التي تؤثر فيه، وصولًا إلى فهم ديناميكيات التهديد وصياغة استراتيجيات لتعزيز الاستقرار وبناء دولة قوية قادرة على حماية سيادتها ومصالحها.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة مفاهيم رئيسية وهي : مفهوم الامن اصطلاحاً – الامن القومي الليبي – البعد التاريخي للأمن القومي الليبي- البعد الجيوسياسي الليبي- بالإضافة خاتمة وتوصيات.

أولاً ـ إشكالية البحث وتساؤلاته:

تشـــهد الدولة الليبية منذ عدة أعوام أزمة أمن قومي مُعقّدة، تتداخل فيها المشكلات الداخلية مع التوغلات الخارجية، مع غياب رؤية استراتيجية محددة وشاملة، وتثار تساؤلات أساسية حول سُبل بناء أمن قومي ليبي راسخ وناجع، يستطيع التغلب على التحديات المستمرة والمتغيرة، في خضم إرث تاريخي مثقل بالخلافات

السياسية وضعف المؤسسات، وفي محيط جيوسياسي متقلب ومُحاط بمخاطر حدودية وإقليمية معقدة.

لذا تتمحور إشكالية هذا البحث في السؤال التالي:

إلى أي مدى أثّر البعد التاريخي والتكوين السياسي للدولة الليبية، إضافة إلى موقعها الجيوسياسي، في تشكيل واقع الأمن القومي الليبي؟ وكيف يمكن صياغة تصور استراتيجي فعّال يعالج هذه التحديات المتعددة الأبعاد؟

ثانياً ــ فرضية البحث:

يفترض هذا التحقيق أن حالة عدم الأمان التي يعاني منها الأمن القومي الليبي ليست مجرد انعكاس مباشر للتحولات السياسية الراهنة، بل هي نتاج جذري لعوامل تاريخية متراكمة ترتبط بطبيعة تكوين الدولة، وضعف أجهزتها، وتعدد الانتماءات الداخلية منذ الاستقلال، الأمر الذي أسهم في تدهور البنية الأمنية للدولة.

وعلاوة على ذلك، يعزز هذا الضعف تعقيد المشهد الجيوسياسي الليبي، حيث جعل الموقع الاستراتيجي للبلاد على البحر الأبيض المتوسط، وحدودها المفتوحة مع دول تعاني من عدم الاستقرار المزمن، ليبيا ميداناً لتدخلات إقليمية ودولية متداخلة. ونتيجة لذلك، يُعتبر غياب رؤية استراتيجية موحدة تأخذ في الاعتبار الخصوصيات التاريخية والجيوسياسية من بين العوامل الرئيسية التي تزيد من حدة أزمة الأمن القومي في ليبيا.

ثالثاً. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الاهداف اهمها:

1. دراسة وتحليل تطور تصور الأمن القومي داخل المشهد الليبي، وذلك باستعراض أهم المراحل التاريخية التي شكلت معالم هذا التصور.
2. إدراك وفهم البعد الجيوسياسي للأمن القومي الليبي، من خلال تحديد التحديات النابعة من المحيط الإقليمي والدولي والتي تؤثر على استقرار البلاد.
3. تسليط الضوء على المعوقات الهيكلية والمؤسسية التي تحد من إمكانية وضع وتنفيذ استراتيجية أمن قومي ذات فاعلية.
4. تقديم إطار تحليلي واستراتيجي يهدف إلى المساعدة في تطوير مفهوم الأمن القومي الليبي، بناءً على أسس حديثة وشاملة.

رابعاً. أهمية البحث:

تأتي هذه الدراسة في سياق ضرورة مُلحّة لفهم العوامل التي شكلت هشاشة الأمن القومي في ليبيا، وتشمل هذه العوامل البُنيوية والتاريخية والجيوسياسية، تحديدًا في ضوء التحولات الجذرية التي عصفت بالبلاد بعد عام 2011م. تكمن الأهمية -أيضًا - في إبراز العلاقة المعقدة بين تاريخ الدولة الليبية وموقعها الجيوسياسي، وكيف أثّر ذلك على تعقيد المشهد الأمني الليبي بشكل عام.

يُضاف إلى ذلك، أهمية هذا البحث في تقديمه لتحليل معمق يمكن أن يساعد صناع القرار والباحثين على تطوير استراتيجية أمن قومي وطنية شاملة. هذه الاستراتيجية يجب أن تأخذ في الحسبان التحديات المتراكمة والفرص المتاحة، وأن تهدف إلى استعادة الاستقرار والسيادة الوطنية، بالإضافة إلى بناء مؤسسات أمنية قوية وفعالة، قائمة على أسس مهنية ووطنية راسخة.

خامساً. دوافع اختيار البحث تكمن في النقاط التالية:

ويمكن تلخيص أبرزها في الآتي:

1-الافتقار النسبي للدراسات التي تتناول الأمن القومي الليبي بمنظور مزدوج: التاريخي والجيوسياسي. هذا الأمر يحتم إجراء بحث شامل يربط بين العوامل الداخلية والإقليمية لفهم تعقيدات الوضع الأمني.

2-شهدت ليبيا تصاعدًا في التهديدات الأمنية خلال الفترة الأخيرة، سواءً داخل البلاد بسبب النزاعات المسلحة وانتشار مراكز النفوذ المختلفة، أو على الساحة الخارجية جراء التدخلات الإقليمية والدولية المتزايدة. هذا الواقع يدعو إلى تحليل عميق لأسباب الأزمة لفهم الوضع الراهن بشكل أفضل، والتنبؤ بالتطورات المستقبلية بشكل أكثر دقة.

3-عدم وجود رؤية إستراتيجية وطنية شاملة للأمن القومي الليبي، وهذا ما يدفع نحو محاولة المشاركة في بناء تصور نظري وتحليلي قد يكون مرجعًا لصناع القرار والباحثين.

4-الدافع الرئيسي يطمح الباحث إلى إثراء المعرفة العلمية، عبر المساهمة في دراسة وتحليل القضايا الأمنية المعقدة في ليبيا. وذلك باستخدام منهجية البحث الأكاديمي.

سادساً. منهجية البحث:

في دراسة الأمن القومي الليبي، بين أبعاده التاريخية والجغرافية السياسية، يلزم الاعتماد على مناهج متعددة للوصول إلى فهم شامل ومتكامل. إليك أهم هذه المناهج التي يمكن الاستفادة منها بهذه الدراسة:

1. المنهج التاريخي: هذا المنهج أساسي لتتبع تطور مفهوم الأمن القومي في ليبيا عبر الزمن. يحلل مراحل بناء الدولة الليبية سياسيًا وأمنيًا، منذ عهد الاستعمار وصولًا إلى ما بعد عام 2011م، الذي يساعد في فهم الأسباب الجذرية لأزمة الأمن القومي، وربط الحاضر بالخبرات الماضية.

2. المنهج الجيوسياسي: يركز هذا المنهج على موقع ليبيا الجغرافي الاستراتيجي وأهميته الإقليمية والدولية. يدرس تأثير الجغرافيا السياسية على تشكيل التحديات الأمنية. يعتبر هذا المنهج ضروريًا لفهم الجوانب الخارجية للأزمة، مثل التدخلات الخارجية، قضايا الهجرة غير الشرعية، وتجارة الأسلحة غير المشروعة. والاطماع الأجنبية بثروات ليبيا، بالإضافة للموقع الاستراتيجي الهام لليبيا.

سابعاً. حدود البحث:

1.الحدود الزمنية: تتناول هذه الدراسة الفترة الممتدة منذ استقلال ليبيا في عام 1951م، وصولًا إلى الوقت الحاضر بعد عام 2011م، وتم التركيز بشكل خاص على مرحلة ما بعد 2011م، التي تمثل نقطة تحول حاسمة في إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي في ليبيا، وكذلك دراسة مظاهر عدم الاستقرار التي ظهرت بليبيا.

2.الحدود المكانية: تتناول الدراسة الحالة **الليبية** بشكل أساسي، لكنها تُشير عند الحاجة إلى الأثر الإقليمي والدولي، دون التوسع في تحليل الدول المجاورة إلا في سياق علاقتها بالأمن القومي الليبي.

اولاً. مفهوم الامن اصطلاحاً:

الأمن القومي (National Security)، مصطلح يشير إلى جميع الإجراءات، والتدابير التي تتخذها الحكومة من أجل حماية أرضها وشعبها، من أي هجوم، أو خطر سواء من مصادر داخلية، أو خارجية، عن طريق تجهيز القوات المسلحة، وحشد الجيش، من أجل الحفاظ على سيادة الدولة، وصيانتها من الخطر [1]

الأمن هو الاطمئنان، هو سكون القلب وهدوء النفس. هو غياب الخوف والتهديد عن الفرد أو الجماعة، سواء كانت هذه المخاوف ملموسة أو مجرد أفكار. يشتمل الأمن على فضاءات متعددة. ويشمل الأمن مجالات متنوعة، تبدأ بالأمن الخاص بالفرد نفسه، ثم أمن الجماعة التي يعيش فيها، وصولاً إلى أمن الوطن، وينتهي بالأمن الذي يجمع بين الدول.

يعتبر مفهوم الأمن الوطني، من المفاهيم المتصلة بالسياسات التي ظهرت في القرن العشرين، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث بدأت مجموعة من الأفكار تدرس

السبل التي تساهم في وقف وقوع الحروب مجدداً، فاهتم الأمن بالآلية المناسبة، التي تمكن من حماية الدولة دون الدخول في أي حرب مع دولة أخرى، عبر الاعتماد على تقوية العلاقات الدبلوماسية بين الدول [2]

وفي السياق ذاته نرى أن تصور الأمن القومي للوحدة الدولية لا يدل على مجابهة التحديات الخارجية المادية فقط، بل أشمل من ذلك أنه مفهوم تتداخل فيه أبعاد متعددة سياسية وعسكرية ترتبط بصيانة الكيان السياسي للدولة، والبعد الاقتصادي المسؤول عن الوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التطور والرفاهية له، فضلا عن الأمن الاجتماعي لتنمية الإحساس بالانتماء والولاء للجماعة السائدة من جهة أخري، وبدون إغفال من جهة ثالثة، البعد البيئي حفاظاً على البيئة من التلوث الأرضي والمالي والهوائي [3] ويلاحظ أيضاً أن الأمن القومي العربي قد انحدر كثيراً لأسباب منها ما هو سياسي، مثل التجزئة التي تعرض لها الوطن العربي وهيمنة مفهوم القطرية، ومنها ما هو أيديولوجي، مثل الاستخدام الخاطئ لمفهوم القومية العربية، ومنها ما هو اقتصادي كالمديونية والتبعية الاقتصادية، علاوة على ضبابية التصور. ولم تنفع العوامل الاجتماعية من وحدة الدين واللغة والثقافة والحضارة، والاقتصادية من الثروة النفطية والموارد الطبيعية والمساحات الزراعية والقدرة السياحية، والعسكرية من الطاقة البشرية والترسانة الهائلة من الأسلحة، في خلق نظام عربي قادر على صون الأمن القومي للدول العربية.

إن الأمن مسألة معقدة تتداخل فيها أبعاد ومستويات مختلفة سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وبيئية لتتفاعل فيما بينها وتتكامل، وأي خطر يمس واحدا منها يؤثر على بشكل عام، أنا أرى الأمن كمرادف للسلامة النفسية، وهو النقيض للخوف. يرتبط هذا المفهوم غالبًا في البحوث السياسية الدولية بمفهوم الدولة، باعتبارها الركن الأساسي في النظام العالمي. ويعني أيضًا جميع الإجراءات التي يجب على أي مجتمع اتخاذها لضمان صحة ورفاهية أفراده، بما في ذلك بالتأكيد حماية الحدود ومنع الجريمة واحتوائها داخلها، والسماح للمواطنين بالعيش بحرية دون الخوف على سلامتهم من أي خطر. عمومًا، تُظهر الدراسات البحثية والأكاديمية أن مفهوم الأمن القومي يعتبر من المفاهيم العلمية الحديثة والأساسية، والتي ما زالت تحيط بها بعض الغموض. ذلك أن طبيعة الأمن ليست ثابتة، بل تتغير تبعًا للزمن بالنسبة للدولة الواحدة، كما أنها تختلف من دولة لأخرى أو بين التكتلات. بالإضافة إلى ذلك، هناك حداثة في الدراسات العلمية التي تعنى بتحليل ودراسة هذا المفهوم، على الرغم من أن جذوره ضاربة في القدم،

وأسباب أخرى متعددة. وفيما يلي نظرة مختصرة على آراء بعض المفكرين العرب والأجانب حول مفهوم الأمن القومي وتحديده [4]

ويعرّف روبرت ماكنمارا (Robert McNamar) الأمن القومي بأنه التنمية، إذ أنه لا أمن بدون تنمية. فالأمن لا يقتصر على القوة العسكرية، على الرغم من أنه قد يشملها. يعتبر الفقر والتخلف أساسيْن لاندلاع الاضطرابات والتوترات.

وبالتالي، يعتبر الأمن تعبيرًا عن أمن الدولة، الذي هو نتاج للأمة في جوهره، وثمرة حقبة تاريخية وفكر غربي يعكس الظروف التي مرت بها المجتمعات الغربية، من نزاعات وصراعات هددت حياة واستقرار الفرد والمجتمع على حد سواء. في البداية، ركز الأمن على أمن الدولة وحمايتها من الأخطار، وخاصة الخارجية، مما جعله يأخذ طابعًا عسكريًا في الأساس. ولكن، مع التطورات السريعة التي يشهدها المجتمع الدولي، تغير هذا المفهوم، وأصبح يشمل الأمن الشامل بجميع جوانبه، أي حماية كيان الدولة من جميع الأخطار التي قد تهددها العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن أن تعرض أمنها واستقرارها للخطر.

ثانياً. الامن القومي الليبي:

يشكل موضوع الأمن القومي الليبي محورًا أساسيًا للتحليل والمناقشة، وقد استحوذ على جل اهتمام الليبيين عقب 17 فبراير 2011م، كذلك أصبح هذا الملف مدار اهتمام الباحثين والسياسيين والحقوقيين، لارتباطه الوثيق بكيان الدولة الليبية، وضمان أمن واستقرار المجتمع، وتحقيق التنمية. الحقيقة لم تستطيع الحكومات الليبية المتعاقبة، ولا القيادات السياسية، ولا مؤسسات المجتمع المدني، ولا الحكماء، ولا الأحزاب السياسية، ولا الناشطون السياسيون أو الحقوقيون بمفردهم تأمين هذا الجانب. علاوة على ذلك، تفتقر ليبيا إلى استراتيجيات وتدابير عربية موحدة من دول الجوار الافريقية - العربية لمواجهة التحديات والمخاطر التي تتهدد الأمن القومي الليبي، بل فشلت جميعها في تقديم حلول فعالة لتحقيق هذا الهدف. بل وقفت أغلبها مكتوفة الأيدي.

ومنذ عام 2011، تعيش ليبيا مرحلة عصيبة في تاريخها المعاصر، من فوضى وصراعات خطيرة مزقت كيانها وسيادتها فاقت التوقعات. وهذا يعد تحدٍ للأمن القومي الليبي، وبينما كانت الأقلام الليبية تنادي ببزوغ فجر جديد، تتشكل فيه مطالب الليبيين، بدأت الحقائق تكشف عن حجم المخاطر التي تهدد سيادة ليبيا اليوم، خاصة المنافذ او الحدود الجنوبية لليبيا مع دول ما وراء الصحراء. كما بالشكل رقم (1).

يعتبر الأمن القومـــي أحد أبـرز القضـايا التـي شـغلت المجموعـات الإنسـانية منـذ ظهورها، فقد حرصت هذه الجماعات على الحفاظ على كيانها، وبقاء وجودها بالـدفاع عن نفسها في مواجهة المخاطر المتنوعة التـــي تواجهها [5] ، وقد ارتبط مفهوم الأمـن القومي قديماً لأي دولة ارتباطاً كلياً بقوتها العسكرية، ومدى قدرتها على حمايـة أمنهـا من كل الأخطار الخارجية. ثم تطور هذا المفهوم وتغير، ليتجاوز الأمن القومي للدولة القدرات العسكرية إلى القدرات السياسية، والاقتصادية والاجتماعيـة والعلميـة، ولـيس باستطاعة الدولة تحقيق أمنها طالما كانت عاجزة عن توفير الحد الأدنى من استقرارها الداخلي، الذي بدوره يعتمد على الحد الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية.

الأمن القومي الليبي استوجب عليه اجراء التـدابير والخطـوات العمليـة لحمايـة امنهـا القومي، في حدود إمكانياتها، للحفاظ على وجودها ومصـالحها، مـع مراعـاة التحـولات الإقليميـة والدوليـة، ومواجهـة جميـع المخـاطر العسـكرية والسياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والبيئيـة التـي تواجههـا. يعتبـر تحقيـق الأمـن القـومي الليبـي، بمسـتوياته المختلفة، مؤشرًا على نجاح السياسة الخارجية الليبيـة وقـدرة الأجهـزة المختصـة علـى تحقيق الأهداف المحددة، وذلك لأن أهداف السياسة الخارجيـة الليبيـة تتحـدد بنـاءً علـى اعتبارات أمنها القومي. في الواقع، أصبح تحديد مستوى وحجـم الأمـن القـومي الليبـي خلال السنوات الأربع الأخيرة من أصعب المسائل من الناحية العملية، خاصة فـي ظـل الانفلات الأمني، وكون ليبيا مترامية الأطراف (بمساحة مليون وسبعمائة وسبعون ألف كيلومتر مربع)، مما يجعل جمع الأسلحة المنتشرة منذ 2011م أمرًا صـعبًا. ومما فـاقم الاوضاع سوء التدخلات الخارجية بالشأن الداخلي الليبي [6]

كما اعتبرت هذه الفترة بخصوص الأمن القومي الليبي من المسائل العالمية التي أوجدت تهديداً على السلم والأمن العالميين، فضلاً عن انتهاك الأمن القومي الليبي بالأخص وأن ليبيا بوجه عام هي الأكثر انفتاحاً وفوضى عارمة على شتى الأصعدة مقارنة بدول الجوار التي تربطها حدود برية مع ليبيا، كما موضح بالشكل رقم (1). ولا سيما مصر وتونس، وأيضاً تركت فراغاً أمنياً دفع بعض القوى الأجنبية لمحاولة ملء هذا الفراغ وخصوصاً بعض الدول الغربية، الشيء الذي جعل من عملية تحقيق الأمن القومي في ليبيا يخضع لوجهات نظر وسياسات أطراف عديدة داخلية وخارجية.

شكل رقم (2) الحدود البرية الليبية مع الدول الجوار:

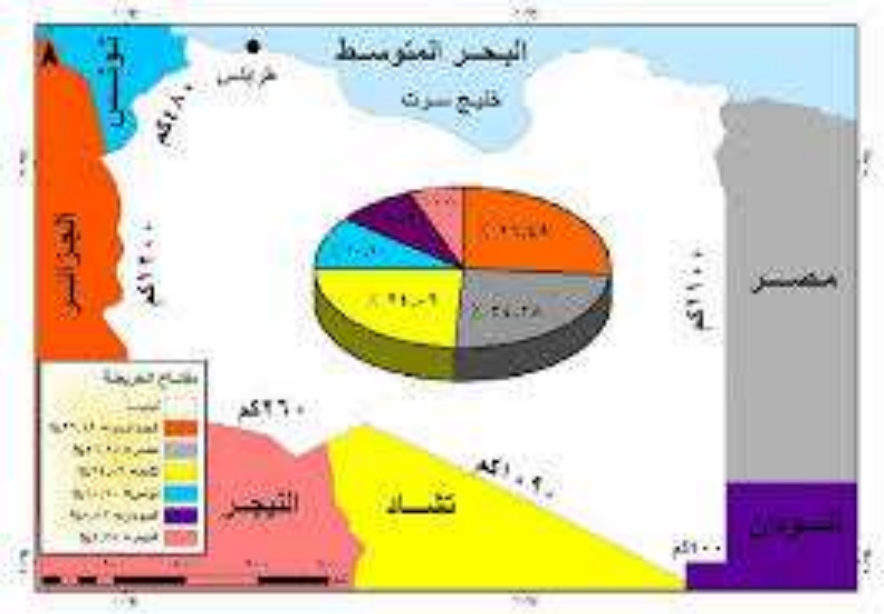

ثالثاً. البعد التاريخي للأمن القومي الليبي:

الأمن القومي هو جوهر اهتمام أي دولة، وهو ما يمثل ركيزة أساسية. إنه يغطي مجموعة واسعة من القضايا الحاسمة، بدءًا من حماية سيادة الوطن إلى ضمان أمن المواطنين، وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للبلاد. لعب التاريخ دوراً حاسماً في تشكيل سياسات وإجراءات الأمن القومي الليبي، لتلبية هذه الأهداف الحيوية.

تُعد قضية الأمن القومي الليبي من المسائل الحساسة والمعقدة التي واجهت تحديات جمة على مر السنين. خاصةً مع التغيرات السياسية والاجتماعية التي عصفت بالبلاد

منذ نيل الاستقلال حتى وقتنا الحاضر. الوعي بالأبعاد التاريخية للأمن القومي الليبي ضروري لفهم تأثيرها على الأوضاع الحالية والتحديات المستقبلية.

رجع تاريخ الأمن القومي الليبي إلى فترة الاستعمار، حيث كان للتواجد الإيطالي تأثير بالغ على طبيعة الدولة الليبية ومؤسساتها. ساهم الاحتلال في صقل وعي الدولة الليبية بحقها في السيادة والاستقلال، مما أدى إلى ظهور حركات مقاومة متعددة. كانت هذه المرحلة حاسمة في تشكيل هوية وطنية متينة، وأسهمت في بناء شعور اجتماعي جماعي مرتبط بالأمن القومي.

مع الاستقلال عام 1951، سعت ليبيا لبناء دولة قوية ومستقلة، الأمر الذي استلزم تبني مفاهيم جديدة للأمن القومي. في عهد الملك إدريس السنوسي، احتلت العلاقات الدولية مكانة مهمة لحماية مصالح البلاد، ولا سيما التحالفات مع الدول العربية والغربية. لكن الصراعات الداخلية والتحولات السياسية المتلاحقة أثرت على استقرار النظام السياسي في ليبيا.

وجاءت ثورة 1969 لتُغير معالم الأمن القومي في البلاد. في ظل حكم معمر القذافي، تطورت المفاهيم الأمنية بشكل مختلف، حيث وجه الأمن نحو جوانب عسكرية وأيديولوجية، مما أدى إلى تفاقم التوترات مع الدول الغربية ومحاولات دعم حركات التحرر في أفريقيا والشرق الأوسط. بدأ القذافي التركيز على الاستقلال الذاتي، مما أدى إلى انغلاق ليبيا على نفسها وابتعادها عن العالم الخارجي.

وبعد سقوط القذافي في عام 2011، تعرضت ليبيا لمخاطر عدة، أبرزها الفوضى وعدم الاستقرار السياسي. توزعت السلطة بين فصائل مسلحة متعددة، مما أضر بالأمن القومي. هذا التدهور الأمني تسبب في ازدياد عمليات الإرهاب والتهريب، مما أعاد إلى الأذهان أهمية الأمن في إطار مؤسسي ومنظم.

وفي السنوات الأخيرة، برزت الحاجة الملحة لإعادة بناء المؤسسات الأمنية والعسكرية في ليبيا. يتطلب ذلك جهوداً مشتركة من القوى السياسية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى دعم دولي يسهم في توحيد القوات وبناء جيش وطني يحمي السيادة الوطنية. الأمن القومي الليبي بحاجة إلى فهم شامل للأبعاد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعيق استقراره.

ومستقبل الهوية الليبية والمحافظة على تاريخها يعتمد على قوة الاقتصاد الوطني، والمواطن الليبي هو الركيزة الأساسية. يجب ترسيخ قيم التسامح بين الليبيين،

والتخلص من العنف وخطاب الكراهية. هذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بناء نظام تعليمي قوي وإعلام هادف يخدم الهوية الوطنية [7]

واجب على ليبيا أن تستمد العبرة من تاريخها وتجاربها السابقة في مجال الأمن القومي. يجب عليها التعلم من الأخطاء التي ارتكبت في الماضي، لبناء مستقبل مستقر وآمن للأجيال القادمة.

اخيراً إن البعد التاريخي للأمن القومي الليبي يمثل مسيرة طويلة من التحديات والاهتمامات الوطنية. يتطلب النهوض بالأمن القومي رؤية واضحة تعتمد على الحوار والتعاون بين جميع الأطراف، لإيجاد حل شامل للأزمات التي تعاني منها البلاد، مما يمهد الطريق لبناء ليبيا آمنة ومستقرة.

رابعاً. البعد الجيوسياسي الليبي:

يشكل الإطار الجيوسياسي حجر الزاوية لفهم طبيعة المخاطر التي تحدق بالأمن القومي الليبي. هذا يرجع إلى المكانة الإستراتيجية الحساسة التي تحتلها ليبيا في شمال إفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى امتلاكها ثروات طبيعية هائلة، وحدود مشتركة مع دول تعاني في معظمها من عدم الاستقرار السياسي والأمني.

على الصعيد الليبي الداخلي، وبعد انتفاضة فبراير في سنة (2011)، ظهرت مجموعات وتنظيمات عديدة، رسمية وغير رسمية، تحمل أفكاراً متباينة. تلك القوى كان لها دور محوري في بداية الثورة، في إسقاط النظام السابق؛ إذ أسهمت بفاعلية في دعم الحراك الشعبي. بيد أنها تحولت بعد سقوط النظام إلى عامل أساسي في استمرار النزاع. هذا يعود إلى تعاظم نفوذها وتسليحها، سواء بدعم من أطراف خارجية، أو عبر ما كان متاحاً من معسكرات الجيش الليبي الداخلية، بالإضافة إلى سيطرة بعضها على مناطق الثروات الطبيعية، بشكل متقطع [8]

لطالما كانت ليبيا وستظل ساحة صراع حيوية، تتنافس عليها القوى الإقليمية والدولية، وذلك لأهميتها الجيوستراتيجية البالغة الأهمية في حسابات صناع القرار السياسي الخارجي للدول [9]

وبناء على ذلك، سعت الولايات المتحدة الأوروبية ودول حلف شمال الأطلسي (NATO) إلى إبعاد النفوذ الروسي عن ليبيا، خشية من تهديد قواعد الحلف المنتشرة في جنوب أوروبا، وكذلك لأن السيطرة على هذا الموقع الإستراتيجي تشكل تهديدًا للقواعد الفرنسية والأمريكية المنتشرة في أماكن متفرقة بالقارة الإفريقية.

كما شهدت ليبيا تتنافس آخـــر إقليمي عليها من تنافس قوتان إقليميتان رئيسيتان [10]: محور (تركيا - قطر)، ومحور (مصر - السعودية - الإمارات). يمتلك كل محور منهما أهدافًا ووسائل يستعملها في الصراع الليبي، وذلك من خلال دعم أحد أطراف النزاع منذ عام 2014. تشهد ليبيا صراعًا جيوسياسي للسيطرة على بؤر الجذب والفراغ الجيوسياسي، وهي مناطق شكلت على مر التاريخ منطقة ذات أهمية استراتيجية لصناع القرار في القوى الدولية، وذلك بفضل عوامل الجذب الجيوستراتيجي المتمثلة في موقعها الجغرافي المطل على البحر المتوسط، وأيضًا دورها في ربط جانبي الوطن العربي (المشرق والمغرب)، ووصلها منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بالبحر المتوسط. كذلك، يعتبر موقعها البحري بمثابة بوابة للقوى العظمى للوصول إلى ثروات إفريقيا جنوب الصحراء، بالإضافة إلى موارد الطاقة التي جعلت ليبيا هدفًا أساسيًا لصناع القرار الدوليين، وهو ما تجلى بوضوح منذ القدم. فقد كانت ليبيا مطمعًا لإمبراطوريات قديمة مثل: الفراعنة والفينيقيين، مرورًا بالخلافة الإسلامية والدولة العثمانية، وصولًا إلى الاستعمار الإيطالي، وتقسيم النفوذ بين بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية وزوال الاستعمار الإيطالي، ولم يتوقف الأمر بعد رحيل القوات الأجنبية عام 1969، بل عادت تلك القوى بثقلها إلى الساحة الليبية بعد عام 2011.

كذلك تنافس على ليبيا قوتان دوليتان هما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، إضافة إلى قوى اخرى كفرنسا وإيطاليا. تدفع هذه القوى بمحركات جيوسياسية تستهدف الجغرافية الليبية، طمعًا في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية تنبع من الأهمية الجيوستراتيجية للدولة الليبية في الفكر السياسي الخارجي لهذه القوى.

الخاتمة:

الأمن القومي حجر الزاوية في صمود الدول واستقرارها، وقد تجلى في ليبيا كمسألة شائكة متشابكة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل التاريخية والمحددات الجيوسياسية بطريقة عميقة ومعقدة. كشف هذا البحث أن الأمن القومي الليبي لا يمكن فهمه بشكل منفصل عن السياقات التاريخية التي شكلت الدولة ومؤسساتها، ابتداءً من التركة العثمانية، مرورًا بالاستعمار الإيطالي، وانتهاءً بتحولات النظام الجمهوري الذي قاد الدولة الليبية الحديثة في مراحلها المختلفة.

أظهر التحليل الجيوسياسي أن موقع ليبيا الجغرافي، الغني بالموارد والمحاط ببيئات إقليمية هشة، جعل منها بؤرة لصراعات إقليمية ودولية، ومسرحًا للتنافسات الجيوسياسية، مما أثر سلبًا على أمنها الداخلي وسلامتها الوطنية. ونتيجة لذلك، تشكل

الأمن القومي الليبي كمنظومة ضعيفة وغير مستقرة، عرضة للتأثير بالعوامل الخارجية، وتفتقر إلى الأسس المؤسسية الراسخة بسبب ضعف التماسك الداخلي، والانقسامات السياسية، والتدخلات الأجنبية المتعددة.

وبناءً على ذلك، توصل البحث إلى أن معالجة قضية الأمن القومي الليبي يجب أن تنطلق من فهم شامل للأبعاد التاريخية التي ساهمت في تشكيل الدولة، بالإضافة إلى تحليل واقعي للبيئة الجيوسياسية المحيطة بها. إن بناء استراتيجية أمن قومي فعالة يتطلب إعادة النظر في التاريخ الوطني دون تسيسه، وربط الحاضر بتحولات التي مر بها تاريخ ليبيا، واستيعاب طبيعة التحديات المعاصرة سواء كانت أمنية تقليدية أو تهديدات غير تقليدية مثل الهجرة غير النظامية، الإرهاب، والجريمة المنظمة. والتدخلات الخارجية التي تعتبر هي أساس المشكلة وتفاقمها لمنع ليبيا من الاستقرار.

التوصيات:

على هذا الأساس يمكن أن نسوق بعض التوصيات:

1-تغليب العقل والتحلي بروح المسؤولية لإبعاد شبح التقسيم لحفظ سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

2-نبذ التدخل الخارجي والنأي بالنفس عن دعم جميع الأطراف المغرضة، كون أي التدخل هو أكبر عامل مساهم في تعميق الصراع الليبي- الليبي.

3-الالتزام بوضع خارطة طريق مبنية على أسس علمية واضحة وبرؤية سياسة ليبية تنهي حالة الانقسام بالشأن الداخلي الليبي.

4-على الأمم المتحدة التنديد بالتدخل الخارجي بالشأن الليبي على المستويين الداخلي والخارجي.

5-محاولة تجسيد الحلول السياسة والأمنية حتى لا تبقي حبيسة الجلسات والتصريحات، كإبرام المؤتمرات التي تعنى بجمع الأطراف وتقريب وجهات النظر على غرار مؤتمر برلين، وتعبيد الطريق نحو مصالحة وطنية شاملة.

6-على الهيئة الأممية عبر ممثلها بليبيا القيام بدوره المنوط به وهو حفظ الامن والسيادة الوطنية للدول.

الهوامـــــــــش:

[1]. حسن الشامي، الأمن القومي: المفهوم والأنواع والاستراتيجيات والتهديدات، منشورات مؤسسة الحوار المتمدن، العدد 7518، لسنة 2023، وللمزيد انظر الرابط التالي:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=783082

[2]. نفس المصدر السابق.

[3]. احمد فؤاد المغازي، للمزيد انظر الرابط التالي:
https://www.elyahyaoui.org/ar/Article/2926-waq-alamn-alqwmy-wthdyath-almkhtlft

[4]. سعدون غلوان المصلح، الامن القومي العربي: الواقع والمستقبل، (عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2023)، ص6.

[5]. الامن القومي الليبي للمزيد انظر الرابط التالي:
https://lcsms.info/libyan-national-security

[6]. نفس المرجع السابق.

[7]. محمد احمد الكف، الهوية الليبية، "دراسة تحليلية من منظور الجغرافيا السياسية والاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، العدد 11، لسنة 2021، ص35.

[8]. إيهاب باسل حمودي، صراع القوى الدولية والإقليمية في ليبيا ومستقبلها الجيوبولتيكي، 30 ابريل 2024، للمزيد انظر الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/article/5913

[9]. نفس المصدر السابق.

[10]. نفس المرجع السابق.